

الدرس المائة وأربعة وأربعون

ذكر الإمام الراحل (قدس سره) في كتابه الشريف (تحرير الوسيلة) عدّة مسائل نذكرها مع شرح مستنداتها:

المسألة (27): «يعتبر في المفتى والقاضي العدالة وتثبت بشهادة عدلين وبالعاشرة المقيدة للعلم، أو الاطمئنان وبالشیاع المفید للعلم بل تعرف بحسن الظاهر ومواظبه على الشرعیات والطاعات وحضور الجماعات ونحوها والظاهر أنّ حسن الظاهر کاشف تعبدی ولو لم يحصل منه الظن أو العلم».

المسألة (28): «العدالة عبارة عن ملکة راسخة باعثة على ملازمة التقوی من ترك المحرمات و فعل الواجبات».

المسألة (29): «تزول صفة العدالة حکماً بارتكاب الكبائر أو الاصرار على الصغائر على الا هو و تعود بالتوبه إذا كانت الملکة المذکورة باقیة».

المطروح في هذه المسائل الثلاث أنّ هناك موارد في الفقه تتطلب العدالة، مثل إمام الجماعة والقاضي والشاهد، والمفتى، فهذه الموارد كلها من الشرائط المهمة في العدالة، أولاً: جاء البحث في المسألة (27) عن اعتبارية العدالة في القاضي والمفتى.

سؤال: لماذا تعتبر العدالة في القاضي والمفتى؟

الجواب: ذكروا جميعاً لذلك خمسة أدلة:

صفحه 534

الأول: الاجماع، يعني قام الإجماع بين الفقهاء على أن يكون القاضي عادلاً، نعم هناك شرائط أخرى أيضاً مذكورة في محلها، ولذا لا يعتبر هذا الاجماع اجماعاً تعبدياً، ولا دليلاً أصيلاً.

الثاني: أن تتمسك بالأولوية القطعية، يعني بما أن العدالة معتبرة لامام الجماعة والشاهد، فتعتبر العدالة في منصب القضاء - الذي هو أخطر من هذه المناصب - بطريق أولى.

الثالث: الرجوع إلى الفاسق ركون إلى الظالم، ومشمول بالآلية الشريفة: (ولا تركنا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار) ، إذن لا مشروعية لهذا الرجوع والركون.

هناك ملاحظة في هذا الدليل وهو إذا كان هناك شخص ليس بعادل ولا فاسق، فلا يمكن لهذا المدعى إثبات هذا المبني، لأنّ المدعى يجب أن يكون القاضي عادلاً، فإذا كان القاضي لا هو عادل ولا هو فاسق هل يكون أيضاً من مصاديق الركون إلى الظالم أم لا؟ سوف نشير إلى هذه الملاحظة بصورة مفصلة.

الرابع: اعتبار الخصوصيات في باب القضاء منها، تقسم اللحالات بتسوية بين المترافقين، وأن لا يكون منحازاً إلى أحدهما دون الآخر وشرائط أخرى مذكورة في كتاب القضاء.

يمكن مناقشة هذا الدليل مما ناقشناه الدليل الثالث وهو عدم كون القاضي فاسقاً مع توفر الشرائط المذكورة في باب القضاء يكفي في عدم اعتبار العدالة في القاضي.

وهل أن العدالة معتبرة مع ذلك في مرجع التقليد أم لا؟ من الأدلة التي اعتبروها في المرجع هي طريق الأولوية القطعية أيضاً، ويمكن مناقشة هذه الأولوية، ونقول: ذكرنا هناك إذا كانت العدالة معتبرة في إمام الجماعة والشاهد فيجب القول باعتبارها في الراوي أيضاً، الحال قلنا بكافية مجرد التوثيق في الراوي دون اعتبار العدالة، مما هو المحضور؟ نفس هذا الكلام قوله في حق

صفحه 535

القاضي الذي يطمئن إليه ويحكم حسب الموازين مع عدم عدالته (نعوذ بالله)، فعليه لا يمكن الاستدلال بدليل الأولوية القطعية الواردة في الدليل الثاني، ولذا ينحصر الدليل في باب حجية شرطية العدالة في القاضي من الدليل الخامس المستفاد منه أن هذا أمر تعبدى وارد في الروايات في باب القضاء.

ذكرنا أن العمدة هي الروايات، وهذه الروايات واردة في كتاب القضاء وسائل الشيعة، أبواب صفات القضاء في الباب 3 و الباب 18.

الأول: صحيحه سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام: «اتقوا الحكومة فإن الحكومة إنما هي للإمام العالم بالقضاء والعادل بين المسلمين لبني أو وصي نبي».

وستعمل كلمة «الحكومة» في الروايات غالباً بمعنى القضاء لا بمعنى الرئاسة والامارة،

وهناك ملاحظة يجب البحث عنها في كتاب القضاء وهي هل تستفيد من الرواية الحصر الحقيقى بأن القضاء مختص بالنبي والوصى؟ ثم جاءت رواية أخرى وقالت: «فإني قد جعلته عليكم حاكماً» فهذا إذن عام من الإمام المعصوم للمجتهد في القضاء، وهل يتمكن هذا المجتهد أن يأذن لشخص غير مجتهد بالقضاء أم لا؟ - الجاري عليه اليوم هو هذا المعنى كالقضاة الموجودين في المحاكم - وما هو الدليل على صحة إذن المجتهد؟

فالعمدة محل الشاهد الموجود في هذه الرواية التعبير «العادل بين المسلمين»، يعني معروف بالعدالة وهذا خلاف الظاهر. وبذلك نرجع إلى المدعى الحقيقى القائل إن العدالة في القاضي هي ملكرة راسخة في النفس وملازمة للتقوى، يعني إذا كان القاضي مراعياً للعدالة حين القضاء بشكل دقيق، ولكنه خارج منصب القضاء إنسان منحرف فاسق، هذا عادل بين المسلمين ولكن هذا المعنى لا يستفاد من العدالة بعنوان ملكرة راسخة في الإنسان الفقيه العالم فعليه لا يمكن الاستفادة من الرواية بعنوان المدعى.

الثاني: صحيحه أبي خديجة في باب القضاء، أبواب صفات القاضي، الباب

صفحه 536

11، الحديث 6، ورد في صحيحه أبي خديجة قال: بعثني أبو عبدالله عليه السلام إلى أصحابه فقال قل لهم: «إيّاكم إذا وقعت بينكم خصومة وتداري في شيء من الأخذ والعطاء أن تحكموا إلى أحد من هؤلاء الفساق، أجعلوا بينكم رجلاً قد عرف حلالنا وحرامنا، فإني قد جعلته عليكم قاضياً، وإيّاكم أن يخاصم بعضكم بعضاً إلى السلطان الجائر».

الشاهد في هذه الرواية هو أنَّ الإمام (عليه السلام) نهى النحّاكَمَ إلى الفساقِ والسلاطينَ لأنَّهم لا أهليةَ لهم في مسألةِ القضاءِ والحكم.

نلاحظُ أنَّ الإمام الصادقَ (عليه السلام) أولاً: يذكرُ في هذه الرواية شرطاً للقاضي حيث يقول: «اجعلوا بينكم رجلاً قد عرفَ حلالنا وحرامنا» دون أن يطرح مسألة العدالة، وثانياً: ذكر الإمام (عليه السلام) قرينة المقابلة «رجلاً عرفَ حلالنا وحرامنا» دليلاً على أنَّ عقيدةَ هؤلاء الفساقِ باطلة.

إنَّ قلت: كيف نعرف أنَّ الفسقَ هناك فسقٌ عمليٌّ والحال نحن نحاول إثبات شرطية العدالة ويجب أن تكون العدالة لها ظهورٌ في العمل لا في الأمور الاعتقادية فحسب.

قلت: يمكن الخدش في هذه الرواية بهذا المقدار.

خلاصةً: يظهرُ من الأدلة الخمسة المذكورة أنَّ الالتزام بالاجماع كافٌ في الاستدلال على وجود شرطية الملكة في عدالة القاضي، وبباقي الأدلة لا تقوم بعنوان الدليل ولا صلاحية لها أن تكون دليلاً على المدعى.